



PROVISIONAL

S/PV.2658
10 February 1986

ARABIC

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين بعد الألفين والستمائة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، الساعة ١٦٠٠

(الكونغو)

السيد أدوكي

الرئيس :

السيد أولياندروف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	<u>الاعضاء</u> :
السيد هوغ	استراليا	
السيد الشعالي	الإمارات العربية المتحدة	
السيد تسفيتكتوف	بلغاريا	
السيد كاسمسري	تايلند	
السيد محمد	トリニدياد وتوباغو	
السيد بييرينغ	الدانمرك	
السيدة يانهوا شي	الصين	
السيد غببيهو	غانا	
السيد رابين	فرنسا	
السيد بابون	فنزويلا	
السيد رابيتافيكا	مدغشقر	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
السيد غور - بوث	وأيرلندا الشمالية	
السيد ريد	الولايات المتحدة الأمريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن مسلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التمهيقات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

اقرارات جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال .

الحالة في الجنوب الافريقي

رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ووجهة الى رئيس مجلس الامن من

الممثل الدائم للسودان لدى الامم المتحدة (S/17770)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقرر المتخد في الجلسة

٣٦٥٢ أدعوا ممثل توغو الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد كواси (توغو) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقرر المتخد في الجلسة

٣٦٥٣ أدعوا رئيس مجلس الامم المتحدة لนามيبيا وأعضاء الوفد الآخرين الى شغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد لوساكا (زامبيا) والاعضاء الآخرون في وفد

مجلس الامم المتحدة لนามيبيا المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للقرارات المتخذة في

الجلسات السابقة أدعوا ممثلني اثيوبيا وانغولا وبوتswana والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية ايران الاسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوى والسنغال والسودان وغيانا ومصر وموزامبيق ونيكاراغوا والهند وبوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد دي فيغيري-دو

(انغولا) ، والسيد ليغوايلا (بوتswana) ، والسيد جودى (الجزائر) ، والسيد السزروق

(الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) ،

والسيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد هوكه (الجمهورية الديمقراطية

الالمانية) ، والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) ، والسيد نغو (زامبيا)

والسيد مودينغى (زمبابوى) ، والسيد سارى (السنغال) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيد كران (غيانا) ، والسيد بدوى (مصر) ، والسيد دوس مانتوس (موزامبىق) ، والسيد ايكازا غيارد (نيكاراغوا) ، والسيد فيرما (الهند) ، والسيد فولى و (يوجوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علماً بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وبينما الجمهورية العربية السورية وكوبا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقاً لاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ظريف (أفغانستان) ، والسيد سامودى و (بنما) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فيلامكو سان خومى (كوبا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف المجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول الأعمال . المتكلم الأول على القائمة هو ممثل الجزائر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد جودى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، ان المقدم الأول لميثاق الامم المتحدة هو : "حفظ السلام والأمن الدولى ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلام وإزالتها ، وتقوم بعمليات العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلام" .

لقد أصبح العنف الان جزءا من الحياة اليومية للشعوب المقهورة . فالاعتدالات والاحتجازات التعسفية والتعذيب يصاحبها عدد لا يحص من عمليات اغتيال المناضلين النقابيين والطلاب ورجال الدين ، وكذلك ذبح النساء والأطفال والمسنين في المدن السوداء . وقد ومل استخدام القوة ذروته عندما فرضت في الصيف الماضي حالة الطوارئ في أكثر من ٣٦ مقاطعة .

وما زالت حالة الطوارئ تكشف عن اليأس الذي يشعر به دعاة الفعل العنصري الذين يواجهون تسارع الأحداث ويدركون أنهم غير قادرين على السيطرة عليها . وهي تكشف أيضا التعميم الشاين للسكان الأفارقة السود على الاستمرار في كفاحهم العادل بالرغم من التضحيات الكبرى التي يتعرضون لها كل يوم .

وحينما هذه المقاومة البطولية ، يلجا قادة بريتوريا بمصورة متزايدة السمناورات تعويقية تهدف في المقام الأول إلى تضليل الرأي العام العالمي فيما يتمثل بالطبيعة الحقيقة للفعل العنصري . وهكذا ، بعد الفشل الذريع الذي مثى به الاصلاح الدستوري المزعوم الذي رفضته رفضا قاطعا غالبية السوداء وأعلنت الجمعية العامة مجلس الأمن عن حق أنه لاغ وباطل ، يعود نظام بريتوريا الان إلى موقف الهجومي بمقترنات لما يسمى بالاملاح الجديدة .

إن هذه الاصلاحات المزعومة لا يمكن أن تحظى بأية مصداقية وينبغي أن يندد بها وأن تدان دون أي تحفظ . يجب أن نقولها مرة أخرى ، ان الفعل العنصري لا يمكن اصلاحه ، ويجب القضاء عليه . وتلك حقيقة يتبعون على قادة بريتوريا وخلفائهم أن يعترفوا بها عاجلا أو آجلا .

والشعب الناميسي هو الآخر ضحية رئيسية لجنوب إفريقيا العنصرية وسياستها الاستعمارية . وما أنشاء الحكومة المؤقتة المزعومة في ويندهوك ، التي أعلن مجلس الأمن والجمعية العامة أنها لاذية وباطلة ، إلا عقبة أخرى أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل حصول ذلك الأقليل على الاستقلال بمصورة عاجلة . وهو يظهر أيضا تمثيل قيادة بريتوريا على ترميم احتلالها غير الشرعي لذلك الأقليل ومواملة الاستغلال الفاسد لموارده الطبيعية .

وما هو أخطر من ذلك أن ناميبيا قد أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من استراتيجية جنوب إفريقيا الرامية إلى اقامة حزام أمني لحماية نظام الأقلية البيضاء واستخدامها كقاعدة انطلاق لشن أعمالها القائمة على العدوانسلح والارهاب ضد الدول المجاورة . ولا يزال استقلالها مرتبطا على نحو غير مشروع بقضايا لاصلة لها بالبنة بالموضع ، وهذا الرابط قد ندد به باستمرار في الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز .

وعلاوة على ذلك ، لا يزال قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) يواجه بتعنت نظام بريتوريا . وهذا التعنت الذي ليس إلا نتيجة مباشرة للدعم والحماية اللذين تواصل بعض البلدان تقديمهم لجنوب إفريقيا ، قد أدى بها إلى توسيع نطاق عدوانها . وعلى هذا ، فقد كان أكثر من خمسة بلدان في أقل من عام واحد فحية للأعمال العدوانية التي ارتكبتها القوات العنصرية في مناسبات لا حصر لها ضد سلامتهاإقليمية . وقد استخدمت الكثير من الذرائع المزيفة لتبرير تلك الهجمات الوحشية الرامية إلى المسار بتضامن بلدان خط المواجهة مع كفاح شعبي جنوب إفريقيا وناميبيا وفرض سياسة الاملاء التي تنتهجها جنوب إفريقيا في المنطقة دونإقليمية .

إن هذه الأعمال العدوانية كانت وما تزال تمثل انتهاكات لا مبرر لها ضد سيادة الدول الأفريقية ذات السيادة والأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتهاإقليمية . وإننا نشجب مرة أخرى هذه الأعمال الجرامية وندينها ، كما نحيي المقاومة البطولية في أنغولا وموزامبيق وبوتيسوانا ولويسوتو إزاء المناورات التخريبية التي تقوم بها جنوب إفريقيا . ونؤكّد هنا من جديد لتلك البلدان ، وكذلك للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وللمؤتمر الوطني الأفريقي ، الممثلين الشرعيين للشعبين المناضلتين في ناميبيا وجنوب إفريقيا ، تضامن بلدى الكامل مع معركتهما العادلة ضد نظام الفصل العنصري البغيض والسياسة الاستعمارية الحربية التي ينتهجها دعاة هذا النظام .

إن تمويل المرتزقة وتقديم المساعدة لهم ، بما في ذلك اللجوء إلى استخدامهم ، تمثل أعمال تدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، وهي انتهاك خطير للقانون الدولي ولروح ونهض ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ذات الملة بالموضع ؛ ولهذا السبب ينبغي ادانتها ادانة قاطعة .

إن اللجوء إلى استخدام المرتزقة ما فتئ يمثل الأخلاقيات السياسية لظام بريتوريا ، في الجنوب الأفريقي وخارجه . فأنغولا وموزامبيق ، على نحو خاص ، تواجهان منذ بضع سنوات أعمالاً اجرامية تقوم على التخريب وزعزعة الاستقرار ضد أحدهما الإقليمي وهياكلهما الأساسية الاقتصادية وذلك على يد مرتزقة يقوم نظام بريتوريا العنصري بتدريبهم وتسلیحهم وتمويلهم وتوجيههم .

ورغم ما يتضمنه تصميم النظام الاجرامي على استخدام كل الوسائل ، بما في ذلك انتهاك التزاماته الدولية والتنكر لكلمته - من أجل تحقيق غاياته ، أي فرض هيمنتة على البلدان المجاورة ، فإن استخدام المرتزقة يزيد بصفة خاصة من عدم الاستقرار في المنطقة ، ويزيد من تفاقم الخطر الذي يحيق بالسلم والأمن الدوليين .

ومن واجب المجتمع الدولي وهذا المجلس أن ينددا ، بل وأن يديننا بشدة اللجوء إلى استخدام المرتزقة ، بأى حجة كانت ، وأن يقدموا إلى البلدان التي تقع ضحية لاعمالهم المساعدة اللازمة للدفاع عن نفسها ضد هجمات نظام جنوب إفريقيا والمرتزقة الذين يعملون لحسابه .

إن تحليل الحالة الراهنة السائدة في الجنوب الأفريقي يفضي حتماً إلى الاقرار بأن هناك اطراضاً ملماً في عدوانية جنوب إفريقيا وفي استمرارها العنيف في اسلوبها القائم على المثل والتعنت في المنطقة . وما هذه العدوانية وهذا المثل إلا نتيجة مباشرة للدعم المتعدد الجوانب ولضمادات الافلات من العقاب التي يحظى بها نظام بريتوريا من بعض البلدان . وفي ظل هذه الظروف ، من المشروع ، بل ومن الملحق أن تستمع هذه البلدان إلى صوت كامل إفريقيا الذي يطالبها بأن تحترم استقلالها ومركزها غير المنحاز بأن تنبذ تورطها مع بريتوريا . وما من أحد ييفي أن يخدع بادعاءات النظام العنصري أنه يمثل الحضارة ، أو بما يقوم به من محاولات يائسة لتشويه صورة كفاح شعب عظيم من أجل الحرية والكرامة يجعله جزءاً من التنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب .

إن إفريقيا - بلجوئها إلى مجلس الأمن - تشهد مرة أخرى باعترافها بأهمية هذه الهيئة ، وبإيمانها بقدرتها على اتخاذ الخطوات التي قد تحفظ السلام والأمن الدوليين . إن خطورة الحالة في الجنوب الإفريقي تحفز المجلس على أن يمارس مسؤولياته ويستخدم السلطات المتاحة له استخداماً كاملاً . وينبغي لنا ألا نخفي الآمال التي عقدتها جميع الشعوب على مجلس الأمن ، وبخاصة الشعوب التي تعد فحية مباشرة لنظام الفصل العنصري البغيض . كما ينبغي ألا نواصل السماح للذين يتمكنون بذلك النظام بأن يستمروا في ارتكاب جرائمهم دون عقاب .

بينما الجراءات الانفرادية التدريجية ايجابية ، فقد ثبت أنها محدودة . ولا يزال أثرها على القوة الاقتصادية والعسكرية لجنوب إفريقيا ضئيلاً إن لم يكن معدوماً تماماً - بسبب التعاون المتعدد الجوانب الذي لا تزال تقدمه بعض البلدان للنظام العنصري . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الجراءات التدريجية لم تغير على الإطلاق موقف جنوب إفريقيا الذي لا يزال يتم بالتملّب في الداخل ، وبالعدوان والهيمنة في جميع أنحاء المنطقة ، وبالتحدي والغطرسة على المستوى الدولي .

ومن ثم ، كان فرض جراءات الزامية شاملة ضرورياً في الظروف الراهنة ، ولا يزال هو الأسلوب الوحيد للتسرع بسقوط نظام الفصل العنصري ، ولو قع حد للهامس والكلوب التي تزلت بانتظام بشعب هذه المنطقة الجنوبية دون الأقلية .

السيد ستيفيتوكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لعقود عديدة تشير الحالة في الجنوب الإفريقي إلى المجتمع الدولي البالغ . والسبب في ذلك واضح . إنه سياسة الفصل العنصري والتفرقة العنصرية والتمييز العنصري التي تمارسها حكومة بريتوريا . لقد وصفت هذه السياسة منذ أمد طويل بأنها جريمة ضد الإنسانية ، وأديت بشكل قاطع ، في هذا العصر الذي يجازف فيه الإنسان بالانتقال إلى الفضاء الخارجي وغزوه ، من المؤسف أنه لا تزال توجد على الأرض دولة يقترب اسمها بأفكار قديمة غير إنسانية تنتهي إلى العبودية والنظريات الفاشية العرقية الاجرامية ، والتي أشد أشكال الاستعمار الأميركيالي تعصباً .

لم يتحول الفعل العنصري الى سياسة دولة ونظام دولة على أيدي مجرد مجموعة قليلة من البيط المتطرفين . إنما هو رد فعل قمعي لطبقات حاكمة في جنوب افريقيا للكفاح التحرري العادل الذي يقوم به شعب مقهور . لقد أصبح الاداة الرئيسية التي تستخدمها الأقلية البيضاء لادامة حالة التبعية والاستفال السياسي لسكان بلد ليسوا من البيض . واليوم ، جنوب افريقيا بلد تنتهك فيه جميع حقوق الانسان بوحشية ، وينتشر فيه الارهاب على نطاق واسع . والاتهاء التي تخرج من ذلك البلد لا تدهش احدا . إن مئات الآلاف من الشعب - الذين جرّبتمهم الوحيدة انهم احتاجوا على سياسات الفعل العنصري غير الانسانية - يقتلهم النظام العنصري ويعذبهم ويعاملهم بوحشية . قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص منذ بداية عام ١٩٨٥ ، ويتجاوز هذا الرقم كل يوم . مئات الآلاف من الناس يتذيلون في السجون ، وهناك عدد لا يحصى من فحايا السياسات العنصرية التي أصبحت تمثل السياسة الرسمية .

لقد استجاب مجلس الامن والمجتمع الدولي لهذه المأساة . وأصدرت الامم المتحدة العديد من القرارات والمقررات بشأن هذا الموضوع . وعندما وقعت مذبحة شاريغيل في عام ١٩٦٠ ، أصدر مجلس الامن القرار ١٣٤ (١٩٦٠) الذي يؤكد بحكمة وبعيد رؤية انه ما لم يتوقف تصعيد التوتر في جنوب افريقيا ، فإن الحالة في المنطقة سوف تهدد السلام والامن الدوليين بالخطر لا محالة . واليوم ، ترى هذا التحذير وقد أصبح حقيقة واقعة بشكل خاص . لقد أصبح الجنوب الافريقي في واقع الامر برميبل بارود خطير يمكن ان ينفجر بين لحظة و أخرى ، بما يحمله ذلك من نتائج وخيمة على المنطقة والعالم اجمع . ولهذا ، ووفقا لجدول أعمالنا ، ينبغي أن ينظر في هذه المشكلة باقصى قدر ممكن من الجدية والمسؤولية بغية اصدار مقررات فعالة ملموسة تعم هذه الوحشية التي يتسم بها نظام الفعل العنصري .

إن اصدار مجلس الامن لقرار مناسب يعد أمرا عاجلا بشكل خاص لأن الاحداث في الجنوب الافريقي أصبحت تشكل خطرا متزايدا على السلام والامن في العالم كله . وإذا ينتقل قادة بريتوريا من عمل متطرف الى عمل متطرف آخر ، ويقومون بسحق المظاهرات

الجماهيرية بوحشية ، يعلّلون في الوقت نفسه عن بعض الاملاح المزعومة ، التي ليست سوى صمام أمن لتخفيض حدة التوتر الاجتماعي والسياسي . إن الاملاح المزعومة ، بما في ذلك البيانات المدوية المتعلقة بالقضاء على بعض أحكام القانون العنصري ، ليست سوى مجرد لمسات تجميلية ترمي إلى خداع الرأي العام فيما يتعلق بالطبيعة الحقيقية لنظام الفصل العنصري . والنظام العنصري - وهو يناور بيته - يحاول أن يحافظ على أسلوب نظام الدولة العنصرية ، الذي يسميه المدافعون عنه بطريقة دهاءوية بأنه جزء من "تقالييد سيامية وطبيعية محددة للجنوب الأفريقي" .

إن أعمال القمع والمناورات التي يقوم بها العنصريون لن توقف المقاومة الشعبية . وكما ذكر ممثل المؤتمر الوطني الأفريقي باسلوب بالغ المسؤولية ، فإن شعب جنوب إفريقيا قد عقد العزم على أن يمحو معقل الفصل العنصري البغيض من على وجه الساحة الدولية . إن المجتمع الدولي يؤيد بالاجماع تطلعات الملايين من مكان البلاد الأصليين الذين يريدون مكاناً مشروعاً على قدم المساواة مع الآخرين في بلدتهم وعلى الساحة الدولية .

إن النظام - وقد وجد نفسه في حصار - يسعى إلى حل مشاكله الخطيرة ، وذلك بالتوسع في الخارج ومارسة ارهاب مسلح ضد بلدان مستقلة مجاورة . لقد دام الاحتلال تاميناً غير المشروع لعقود ، وأحد نتائجه الصراع الدموي بين المستعمرين وقوى التحرر الوطني . ولم يكن من قبيل المصادفة أن أصبحت مشكلة تاميناً أحدى أهم المشاكل على الساحة الدولية . إن المعاملة الوحشية التي يعامل بها الشعب التاميني ، وفقاً لقوانين الفصل العنصري ، هي كل ما يلقاه شعب البلاد يومياً . إن العنصريين يظهرون أزدراهم بمقررات مجلس الأمن المتعلقة بفتح الاستقلال للتابعين الوارد في قرار مجلس الامن ٣٥٨ (١٩٧٤) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . إنهم ينتصرون عليهم ، ويعلّلون حالات الطوارئ ، وينشئون قواعد عسكرية مغلقة يعانون فيها لشن الهجمات على جمهورية أنغولا الشعبية .

ان الاعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد هذه الجمهورية الفتية وغيرها من البلدان المجاورة قد تجم عنها حالة متغيرة حقا في الجزء الجنوبي من القارة . وما فتئت جنوب افريقيا تحتل بصورة غير قانونية المنطقة الجنوبية من جمهورية انغولا الشعبية بطريقه تتم عن تجاهل تام لقرارات مجلس الامن . ولا تزال المساعدة المادية وغيرها من جميع اشكال المساعدة تتتدفق على العملاء بزعامة مافيمبي ومرتزقة بريتوريا . وفي الوقت نفسه ، ان بريتوريا تشارك في اعمال تخريبية ضد حكومة موزامبيق الشرعية . وتشن غارات تأديبية بصورة منتظمة على زمبابوي وبوتسوانا وغيرها من البلدان في المنطقة ، والنتيجة الوحيدة لتلك الغارات هي وقوع عدد كبير من الضحايا البريئ والكثير من التدمير . وشدة مثال حدث على هذا العنف الوحشي ضد بلد ذي سيادة تمثل في فرق حصار على ليسوتو منذ بضعة اسابيع . وسياسة ارهاب الدولة هذه دليل دامغ على الفعل العنصري والعدوان اللذين ليسا سوى جانبيين متقابلين لنفس العملية . وما يبعث على الشرم يوجه خاص ان النظام العنصري قد حمل على القدرة التنووية ، وهي قدرة يستخدمها في المستقبل القريب "كملاذ اخير" لحماية قواته الاجرامية .

ومن المنطقي للمرء ان يتتسائل : كيف يمكن لبلد منعزل في العالم ، عدد سكانه وقوته لا يتجاوزان المعدل ، ان يدوى بالاقدام اراده المجتمع الدولي ، ويخوض جنراته ويقتل الناس فيه ، دون ان يحال عقابه ، بينما يقع في نفس الوقت العالم باسمه في حالة انذار بسبب ممارساته الطائشة ؟

والجواب معروف جدا : اذ ان بعض القوى الامبرialisية لاتزال تعتبر جنوب افريقيا معملا لها الاقتصادية والاستراتيجية في ذلك الجزء من العالم . وتعمل تلك القوى على جنوب افريقيا لكيح المد الكاسح من حركات التحرر الوطني بشتى الوسائل لتظل شركاتها الاحتكارية تجني ارباحا كبيرة ولتلعب دور الشرطي للتحكم في جميع الاتصالات بين المحظيين الاطلنسي والهندي . ولا تكفي جنوب افريقيا وأصدقاؤها عن التقدم بمشاريع ترمي الى إرغام البلدان الافريقية الحرة على المعوده الى أن تصبح ضحايا النهب الاستعماري .

هل هناك طريقة أخرى يمكننا بها أن نقيم الزيارة التي قام بها العميل سافيمبي للولايات المتحدة والتي اجتمع خلالها بأفراد يشغلون مناصب عالية ، بما فيهم رئيس البلاد ؟ فزيارته لها أهمية خاصة أزاء خلفية إعلان منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في تموز/يوليه ١٩٥٥ ، والمؤكد بوضوح أن أي تدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات السيادة سيعتبر عملاً عدوانياً ماقرا على كل إفريقيا . وتتوقع شعوب العالم اليوم من الدول الكبرى أن تتخذ تهجاً بناءً ومسئولاً أزاء أكثر المصالح الدولية الحاجة ، لأن ملاظفة المجرم ليست سوى تحذير لشعوب جنوب إفريقيا وتشجيع للعنصريين ولجميع مرتبطة جنوب إفريقيا والقوى المناهضة للحكومة على المضي بآعمالهم التخريبية ضد الحكومات الشرعية والبلدان ذات السيادة . وقد نظر مؤخراً للمكتب التنسيقى التابع لبلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في هذه الزيارة . ولسوء الحظ ، إن هذا هو التوجه العالمي لسياسة "التعاون الثنائي" التي تضمن توفر الموارد المادية وحرية العمل لحكومة بريتوريا .

وحيث أنها تواجه عواقب وخيمة ولا يمكن التنبؤ بها للتفاقم الخطير في الحالة في جنوب إفريقيا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين إذا لم تعمل على الحيلولة دون تدهورها ، نرى أنه لا بد لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير فعالة بشأن المسألة قيد البحث اليوم بناءً على طلب المجموعة الأفريقية . وسيكون من إمارات الحكومة من جانب بعض البلدان الغربية إذا تخلت عن اعتباراتها التقليدية ذات الطابع السياسي والتجاري وأمنتها إلى الحاجة الإنسانية الطاغية إلا وهي امتثال ورم الفعل العنصري والعنصري من حضارتنا الحديثة .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، لا بد ، أولاً وأخيراً ، من فرض جراءات شاملة وملزمة على جنوب إفريقيا بموجب الفعل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ويجب على مجلس أيضاً أن يوجه تحذيراً قوياً إلى السلطات العنصرية مفاده أنه إذا لم توقف هذه السلطات ، فوراً وإلى الأبد ، جميع الأفعال الانتقامية والقتل الجماعي وأعمال التخريب سواء أكانت سافرة أم مستترة ضد البلدان الأخرى وتحجيم عن تقديم المساعدة للقتلة المأجورين ، أمثال سافيمبي ، فإن المجلس سيكون مخاطراً إلى اتخاذ إجراء لوضع حد لمصدر التوتر واحتمال الحرب هذا بالنسبة لافريقيا والعالم بامراه .

وفي الختام أود أن أقول من على هذا المنبر ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد دون تحفظ الكفاح البطولي الذي تخوضه شعوب الجنوب الأفريقي ضد أعمال العنف والقمع العنصري . ولن نتوقف أبدا عن تقديم مساعدتنا الى أنغولا و MOZAMBIQUE وزمبابوي وغيرها من البلدان المستقلة التي تهددها الآلة العسكرية لجنوب افريقيا وتعرب عن تعاطفنا الكامل مع هذه البلدان . ومتواصل تعاظمنا مع شعب ناميبيا الذي ساير يخوض كفاحا بطوليا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصريف في الحرية والاستقلال .

وباسم بلدى اغتنم هذه الفرصة لاعرب عن اعجابنا بابتهاج الجنوب الأفريقيين السبلاط الذين يخوضون كفاحا مستمرا لكسر النير العنصري في بلادهم وتعرب عن تعاظمنا معهم .

السيد محمد (تربيتيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم اليكم تهاني المخلصة والحرارة على توليك منصب رئيس مجلس الأمن . وانتا على ثقة انه بفضل مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة سوف تتطلعون بمسؤوليتكم على نحو مشرف لبلدكم .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بسلفكم معادة السيد ليوي لي ، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية ، على الطريقة الكفؤة جدا التي ادار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الماضي .

ويموجب بند جدول الاعمال المعروض علينا مطلوب من مجلس الامن أن ينظر مرة أخرى في الحالة في الجنوب الأفريقي .

وتتطوى هذه الحالة على ثلاثة جوانب رئيسية ذات علاقة مشتركة وهي : اولا ، وجود نظام الفعل العنصري البغيض بانتهاكاته الجسيمة لحقوق الانسان والحربيات الامامية لغالبية مكان جنوب افريقيا ؛ ثانيا ، الاحتلال غير الشرعي لناميبيا على ايدي ممارسي الفعل العنصري ؛ ثالثا ، السياسة المتعمدة التي يتبعها نظام الفعل العنصري والمتمثلة في زعزعة استقرار الدول المجاورة . تمثل هذه الجوانب الثلاثة للحالة في الجنوب الأفريقي بصورة انتقادية ومشتركة اخطر تهديد للسلم والامن الدوليين في قارة افريقيا اليوم .

لقد تدهورت الحالة الداخلية في جنوب افريقيا بشكل مثير منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ عندما بدأت دائرة العناصر الحالية . وقتل خلال هذه الفترة أكثر من ١٠٠ شخص ، وأعتقل خلال ١٩٨٥ حوالي ٥٠٠ شخص ولا يزال ثلث هذا العدد محتجزا ، ولا تخف هذه الارقام المروعة إلا جزء بسيط من الصورة . وقد كانت وحشية قوات الامن التابعة لبريتوريا ، ميئات السمعة دائما . كما ان حالة الطوارئ التي أعلنت في ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٥ وجعلت هذه القوات غير مسؤولة عن تصرفها ، سمحت لهذه التصرفات المتطرفة ان تصل الى حدود لا يمكن ان توصف . ويطلق الرصاص على الرجال والنساء والأطفال العزل من السلاح ويقتلون بتوتر متزايد . وأصبحت إماءة معاملة النساء امراً واسع النطاق ، كما أصبحت اعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفي دون محاكمة امسرا يومية . وفي ظل هذه الظروف ليس من المدهش أن يتتخذ نظام بريتوريا خطوات لمنع نشر هذه الاعمال المتطرفة في الخارج وذلك بفرض حظر على الصحافة الخارجية . هذه الاعمال تصدر عن نظام يتشدق دائما بسماته "الديمقراطية" .

ولا يزال نظام الفصل العنصري البغيض والكريه قائما على الرغم من مخطط المجتمع الدولي . وتبين الدراسة القانونية للفصل العنصري بوضوح أن هذا النظام يشكل جريمة دولية . والواقع أن القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة تسير في ذلك الاتجاه .

لقد أظهر شعب جنوب افريقيا انه لن يقبل بعد الان نظام الفصل العنصري البغيض ، فبيانيا نجلس هنا في قاعة المجلس ونتناقش بشأن فاعلية الجزاءات ، وما اذا كانت ستضر الذين كان من المفترض ان تساعدهم لا يزال شعب جنوب افريقيا يقدم يوميا التضحيات الغالية بارواح بيته للإسراع بانهاء الفصل العنصري . إن الاملاخ الحقيقي في جنوب افريقيا لن يتحقق إلا إذا تم القضاء على الفصل العنصري وأجبر نظام الأقلية على التفاوض مع القادة الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا ، الذين يرزح العديد منهم ، مثل تلسون مانديلا ، في السجون ، او يجبر على العمل سرا او العيش في المتنفس . ويقع على المجتمع الدولي بشكل عام وعلى مجلس الامن بشكل خاص دور امامي وحاسم يتميز

عليهم القيام به للإسراع بتحقيق الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في جنوب افريقيا وذلك بفرض جراءات شاملة ضد جنوب افريقيا .

اما فيما يتعلق باحتلال نظام الفصل العنصري غير المشروع لساميبيا فان ممارسة نظام بريتوريا لتخفيه قبضته على هذا الأقليل أمر معروف جيدا . لقد أعلمن المجلس في قراراته العديدة وبصفة خاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أن احتلال بريتوريا لإقليم ساميبيا غير شرعى كما اعتمد المجلس بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) خطة تسمح للشعب الناميبى بتاكيد حقه في تقرير المصير ، ومع ذلك يمكى هذا النظام الى اقحام امور دخيلة على الموضوع . إن تاريخ احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لساميبيا ، تاريخ يتسم بالعناد . ففي كل مرحلة تتوضع عقبة في طريق محاولة شعب ساميبيا لتحرير نفسه من المكائد واعمال القمع والاحتلال غير الشرعى لبريتوريا العنصرية .

يجب على مجلس الامن ان يطلب من جنوب افريقيا ان تتفقد على نحو فوري ، ودون شروط قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اما الجانب الثالث للحالة الراهنة في الجنوب الافريقي فهو السياسات المتعمدة لنظام الفصل العنصري لزعزعة استقرار جيرانه ، دول خط المواجهة . ولتحقيق هذا الهدف في تلك الدول ، يستخدم نظام الفصل العنصري كل ما اوتى من قوة . فهو يفرق العطف الاقتصادي والسياسي والعسكري على دول خط المواجهة حتى يتمكن نظام جنوب افريقيا من البقاء على قبضته الخانقة غير الشرعية على ساميبيا ، وحتى يستمر في ممارسة نظام الفصل العنصري البغيض .

لقد استخدم اقليل ساميبيا المحتل بشكل غير شرعى كنقطة انطلاق لشن عمليات غزو واسعة النطاق على انفولها منذ الايام الاولى لحصولها على الاستقلال في ١٩٧٥ . وارتكبت مراراً عمليات غزو عسكرية ضد بوتسوانا وليسوتو لارغامهما على وقف تقديم المساعد الى اللاجئين الذين يغرون من القهر الداخلي في جنوب افريقيا . ويستخدم فقط العسكري والاقتصادي لكراء الجيران العزل من السلاح والريع التأثير على توقيع معاهدات امن مع بريتوريا . وتقوم جنوب افريقيا بتدريب عصابات العمالء

وتسليحها وتقديم الدعم السوفي لها للافلطاح بعمليات تخريب واسعة النطاق في اقتصاد جيرانها وهيأكلها الامامية . إن ميامات زعزعة الاستقرار التي تتبعها بريتوريا ، والتي تنتهي سيادة جيرانها وسلامتها الاقليمية تعتبر تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين وقد أداتها مجلس الامن بشكل متكرر في العديد من قراراته . ولذلك من المدهش أن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس يفكر في هذه اللحظة في تقديم المساعدة إلى أحد العملاء لمساعدة على انتهائ نفي القرارات التي أتتها .

يجب على مجلس الامن أن يمعن بشكل لا لبس فيه إلى إنتهاء الحالة المائدة في جنوب افريقيا ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ولتحقيق السلام في المنطقة يتبيغي الوفاء بأربعة أهداف طالب بها مجلس الامن ، أولا يجب القضاء على نظام الفعل العنصري والافراج عن السجناء السياسيين لنظام الفعل العنصري . ثانيا ، يجب أن تنهي جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لนามيبيا ، ثالثا ، يجب على جنوب افريقيا أن تضع حدا لميامتها الرامية إلى زعزعة استقرار جيرانها ، رابعا ، يجب على جنوب افريقيا أن تستند على الفور قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

ولكن تاريخ سلوك جنوب افريقيا في العلاقات الدولية الحديثة يتم بالعناد ويتجاهل مبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولي . ومن الحماقة ان تتوقع ان يتخذ نظام الفعل العنصري الخطوات الأربع الذي اشرت اليها تسو دون ان يفرض عليه شكل من اشكال الضغط . ويجب على مجلس الامن للوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق أن يقرر مرة أخرى أنه يتتعين على نظام الفعل العنصري أن يعالج الحالة في الجنوب الافريقي . ولذلك يعتقد وقد بلادي أن الوقت قد حان ليتناول المجلس المشكلة بجدية وان يستخدم الآليات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ترينداد وتوباغو

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ما يزيد

قليلًا عن شهر ، نظر مجلس الأمن في شكوى ليسوتو من أن قوات جنوب إفريقيا قد غزت أراضيها وقامت ب أعمال قتل متعمد ضد اللاجئين من جنوب إفريقيا الذين يقيمون هناك . وقد استذكر المجتمع الدولي وهذا المجلس العدوان الوحشي وغير القانوني الذي قامت به جنوب إفريقيا على ليسوتو .

واليوم ، تتقدم البلدان الأفريقية مرة أخرى إلى المجلس لاتخاذ إجراءات ضد نفس نظام بريتوريا لأن أعماله المتعددة الأوجه تعرّض السلام والأمن الدوليين في المنطقة للخطر . وبالنسبة للمحفل السياسي ، قد يبدو الطلب الحالي تكراراً لما سبق . ولكن في ضوء التدهور السريع للحالة في الجنوب الإفريقي وجنوب إفريقيا وكذلك في ضوء المسؤولية التي يتحملها هذا المجلس عن اتخاذ أعمال وقائية لمنع الصراعسلح بين الدول ، يرى ويفدي أن الشكوى الأفريقية ليست صلبة فقط ولكنها أيضًا تكتسي طابعاً ملحاً .

وفي نهاية مناقشة شكوى ليسوتو ضد جنوب إفريقيا ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٨٠ (١٩٨٥) الذي دعا جنوب إفريقيا إلى الامتناع عن اعتماد القوة أو التهديد باعتمادها ضد الدول المجاورة أو غيرها من الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة . وبالرغم من أنه لم يقع عدوان مسلح منذ ذلك الحين ، فإننا قد شهدنا جميعاً التهديدات التي وجهها النظام العنصري لغيراته ، ولأيما بوتسوانا وزامبيا وأنغولا وزمبابوي . وقد صدرت تهديدات علنية بالقيام ب أعمال عسكرية ضد تلك البلدان لأنها ، كما تدعى جنوب إفريقيا ، لا تزال تأوي اللاجئين من جنوب إفريقيا .

ولكننا نعرف أن انتصار وجود الفصل العنصري الذي شجبه هذا المجلس في مشاهدات عديدة هو الذي يمثل جوهر المشكلة بين جنوب إفريقيا وجيئاتها . ولهذا ، فإن أعمالها ترمي إلى إجبار دول خط المواجهة على طرد الأشخاص الملزمين بالكفاح ضد

الفصل العنصري . ومهما كان موقف النظام العنصري من المؤتمر الوطني الافريقي ، فإن هذا الموقف لا يخوّل النظام ان يفزو أو يهدد جيرانه باعمال عسكرية . إن هذه التهديدات ، التي اوضحت جنوب افريقيا في العديد من المناسبات أنها قادرة على تنفيذها ، تتناقض مع المادة ٢ (٤) التي ترد في ميثاق الامم المتحدة ، والتي تنص على انه :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد ملامة الأرض أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وإن جنوب إفريقيا ، اعتمدأ منها على قوتها العسكرية وحماية أصدقائها الأقوىاء ، مستمرة في تجاهل هذا المبدأ الأساس للميثاق .

والسبب الثالث الذي يدعو الى قلق الوفود الافريقية يتصل بالتدابير
القسرية التي بداتها جنوب افريقيا مؤخرا ضد جيرانها . ويتذكر جميعا الخنق الاقتصادي

التي طبّقتها جنوب إفريقيا مؤخراً على ليسوتو لأن حكومة ليسوتو قد استمرت في احترام التزاماتها الدوليّة بایوأء اللاجئين من جنوب إفريقيا العنصرية . وبغير النظر عن ضرورة التمسك بمبدأ توفير الحماية للاجئين ، ينفي التأكيد أيّها على أن القسر السياسي والاقتصادي للدول الأخرى ذات السيادة يتناقض مع العديد من قرارات واتفاقيات الأمم المتحدة ولا يمكن برأيي شكل من الأشكال اعتباره من العناصر التي تعزّز علاقات الصداقة بين البلدان .

رأيّها ، يُطلب من المجلس أن يوقف خرق السلم والأمن الدوليين من خلال اتخاذ إجراءات ملزمة ضد جنوب إفريقيا . إن أعمال جنوب إفريقيا لحماية الفعل العنصري تتضمّن عملاً بالغاً ضد جيراتها وينفي ايقافها قبل أن يتجرّف شبه الق testim في صراع مسلح خطير .

مطلوب من المجلس أيّها أن ينظر في التدابير العاجلة في الجنوب الإفريقي بشكل عام ، وفي أنفولا على وجه الخصوص ، بسبب التهديد الجديد الذي تشكله المعاونة التي وعدت بتقدّيمها جنوب إفريقيا للقائد المتمرد جوناثان سافهي ليقاتل الحكومة الشرعية لجمهورية أنفولا الشعبية ذات السيادة . إن المعاونة المقترحة لسافهي لأخلاقية مهملة كانت الطريقة التي يُنظر بها إليها ، لاته ينفي أن يتفعّل للذين يعتدون بتقدّيم معاونة عسكريّة ، لا معاونة إنسانية ، إن هذه المعاونة لا يمكن إلا أن تصبح أدلة لمزيد من الموت والدمار في أنفولا . هل هذا هو حقاً ما تريده للنّاس في أنفولا مهما كانت انتفاضاتهم السياسيّة ، أم ينفي لنا يومفنا أعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم بالحل السلمي لحالة الجمود العسكري في ذلك البلد ؟ يؤمّن وفيه بأنه ينفي لنا جميعاً أن ندفع بكلّ قوّاتنا على طريق السلام .

وختاماً ، تمثّل الوفود الإفريقية أمام هذا المجلس لتطلب إليه أن يتصرف على نحو حاسم دفاعاً عن الميثاق . ولنرى وفيه بحاجة إلى أن يوضح لأي فرد أن جميع الدول الأعضاء وفقاً للمادة ٢٥ من الميثاق "[يتعهدون] بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق

هذا الميثاق". ولم ترغم جنوب افريقيا فقط تنفيذ قرارات مجلس الامن رفضاً متفطرةً لوقت طويل ، ولكنها تجاوزت ذلك باستخدام العنف ضد جيرانها ، مما يعرض للخطر السلم والامن الدوليين . ومن حق افريقيا أن تسأل هذا المجلس : كم من الشهور والستينين ينبغي أن تمرّ وكم من الأرواح يتسبّب التضيّع بها في الجنوب الافريقي قبل أن ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى أهدافها ومبادئها الخاتمة ؟

في الاستجابة لطلبات الوفود الأفريقية ، يجب على المجلس ، كما يرى وفدي ، أن ينظر في المجموع الكلي للأحداث التي تتكشف في الجنوب الأفريقي . ولا تزال الحالة في جنوب أفريقيا التي تمارس الفعل العنصري تخفي تهديدات مشؤومة لمواطني جنوب أفريقيا فضلا عن غيرائهم . فلا يكاد يمر يوم ، كما يدرك أعضاء المجلس ، دون اعتقالات جماعية ، واحتجازات ، وعمليات قمع في ظل ما يسمى بقوانين الطوارئ بالرغم من القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) وغيره من النداءات التي وجهت في الماضي . ان الحالة تدل بجلاء ان النظام العنصري لا يزال متمسكا بالفعل العنصري وسيواصل تجاهله ، بازدراء ، لراء المجتمع الدولي طالما امكنه ذلك .

ويدرك وقد غانا ان بعض مؤيدي نظام بريتوريا قد اندفعوا لقبول محتويات البيان الذي القاه الرئيس بوتها في البرلمان يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، بيد انها نطلب الى اعضاء المجلس القاء نظرة فاحمة على المقترفات ، وعندما متتضخم بشكل جلي مقاصدها الخادعة . أعلن الرئيس بوتها في ذلك البيان انه مستعاف عن جوازات المرور ببطاقات هوية أخرى ، كما مستعاف عن المجلس الرئاسي الحالي بمجلس وطني ، يذكر حتميا مرة أخرى بعملاء الفعل العنصري من السود والبيض على المساواة ، وانه ستجرى مبادلة نلسون مانديلا بمواطنهن سوفيات ، ومجبن من جنوب أفريقيا محتجز حاليا في سجن في انغولا - وهي طريقة خادعة لدخول الخلافات بين الدول العظيم في الخطوات الازمة لإزالة الفعل العنصري . وتلك لا يمكن ان تكون مقترفات أصلية ، كما أكد العديد من الزملاء في المجلس توا ، كما انها لا يمكن ان تمثل الرغبات الحقيقية للشعب ما لم تجر مناقشة الإصلاحات المزعومة ، والموافقة عليها من جانب الممثلين الحقيقيين للأغلبية السوداء ، بالإضافة الى غيرها من المجموعات العرقية .

هناك خوف متأصل من قيام جنوب أفريقيا بعذوان عسكري واقتصادي على دول خط المواجهة اليوم ، لأن جنوب أفريقيا ذاتها قد أوضحت ذلك في أقوالها العديدة . وقد طالبت جاراتها باستعلاء بالتوقيع على معاهدات أمنية مشتركة معها قائمة ، "إلا فإن قواتنا الأمنية لن يكون أمامها بديل سوى القيام ، خدمة لمصالحنا ، بأعمال عبر

الحدود ضد أعداء جنوب افريقيا" . فإذا لم يكن هذا تهديدا بامتناع القوة ، فماذا يكون إذن ؟

وحتى لا يخلد أحد إلى التفكير بأن المقترنات بشأن المعاهدات الأمنية المشتركة لها حسنهاتها ، فلاذكر المجلس بأن دول خط المواجهة قد رفضت مرة أخرى ، أي تعاون مع نظام الفصل العنصري لسبب بسيط وهو أنه لو ظل النظام مغريا في آرائه بشأن الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية الأساسية وبشأن المساواة فمن غير المرجح أن يحترم المعاهدات الدولية التي يوقعها مع دول يحكمها السود . أين الدليل على صحة نقيف هذا ؟ لم تنصح الأمم المتحدة ذاتها بعدم التعاون مع النظام العنصري كوسيلة لزيادة الضغط عليه للتخلص من نظام الفصل العنصري .

ولا تزال الحالة السياسية في ناميبيا في حالة ركود . وليس هناك دليل على اقتراب حصول هذا البلد على استقلاله . ولا يزال إطار العمل كما وضعه مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا دون تنفيذ . ويعلن لنا النظام العنصري ، في غطرسة ، انه لن يتعاون في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) إذا لم تنسحب القوات الكوبية من انغولا . وفي الواقع إن استقلال ناميبيا لن يتحقق إلا بشروط جنوب افريقيا - وهي انه ما لم تعدل الترتيبات التي اتخذتها انغولا وهي الدولة المستقلة ذات السيادة من أجل حماية أمتها وسلامتها الإقليمية تعديلا يلائم النظام العنصري ، فليس هناك أمل لناميبيا في الحصول على الاستقلال . وبالرغم من ذلك فإن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير هرجي ويستمر أبناء ناميبيا في التضحية بأرواحهم في كفاحهم من أجل الحرية .

ويوم الاثنين الماضي ٥ شباط/فبراير قدم لنا ممثل نظام الفصل العنصري مزيدا من العبارات الخطابية المعسولة . ووفد ، بانفعال عميق ، الدول الافريقية والمجتمع الدولي عامة ، بالمحاولة المتعمدة لاضطهاد جنوب افريقيا المتعلقة والتائبة . ومنع ذلك فسجل جنوب افريقيا بشأن إجراء المفاوضات لإنهاء الفصل العنصري ومنع الاستقلال لناميبيا معروفا تماما وبالتالي لا يمكن تصديق الإعلانات الأخيرة . وبعد ساعات من بيان

بوتها الذي سلم فيه ظاهرياً بأن الفعل العنصري كان خطأ وشيناً بالياً ، كانت قسوات جنوب إفريقيا تطلق النار في شكل صافر على المتظاهرين المسلمين السود في الشوارع ، كما أجبرت العائلات السوداء مرة أخرى على الانتقال إلى الأوطان المزعومة . إن شجب رئيس الدولة الفوري والخطير لببكم بوتها لاعترافه بإمكانية أن يكون لجنوب إفريقيا رئيس أسود في المستقبل ينبغي أن يفتح المعتقدات والآراء الحقيقة للذين يحكمون جنوب إفريقيا الآن .

لقد أصفي المجلس بعنابة تامة لممثلي الدول الإفريقية ودول أخرى بشأن المسألة التي طال نقاشها ، مسألة الحالة المتدمرة في الجنوب الإفريقي ككل . كما أصفي المجلس إلى مثل جنوب إفريقيا ، وللمجلس أن يقرر ما إذا كانت الحالة في جنوب إفريقيا خطيرة بما يكفي ل تستحق اهتمامه ، أم أن الشكاوى ، كما وصفها مثل جنوب إفريقيا ، مجرد شارٍ أهوج ضد بلده . وويرى وقد غانا أنه قد توطدت حالة واضحة من القلق ، وي ينبغي لا يدير المجلس ظهره للذين لقوا حتفهم ، والذين يحتضرون وضحى بالتهديدات بالعدوان . النقطة الوحيدة قيد النظر ، في رأينا ، هي كيف يتصرف المجلس الآن .

ويرى وقدي أنه ينبغي للمجلس مرة أخرى أن يدعو نظام جنوب إفريقيا إلى الوقوف الفوري لقتل وتشويه المواطنين الأبراء ، حيث أن هذه الأعمال لا تساعد إلا في زيادة إذكاء لهيب الحالة المتردية الآن في البلد . ينبغي تذكير جنوب إفريقيا بمطالبة المجلس السابقة برفع حالة الطوارئ التي أعلنتها في العام الماضي تماماً ، وأن تشريع في إجراء حوار عاجل وبناء مع الزعماء الأصلبيين للأغلبية السوداء من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة لإقامة مجتمع ديمقراطي ، لا عرقي في البلد . وليس هذه توصيات جديدة ، ولكن جنوب إفريقيا تحتاج إلى من يذكرها مرة ثانية بأنها تشكل البديل السلمي الوحيد عن الكفاحسلح الذي يدور ضد الفعل العنصري والذي يوضع التاريخ أن المقهورين سوف يكسبونه بالتأكيد .

وعلاوة على ذلك ، فإن ظاهرة القهر الاقتصادي الجديدة التي تتبعها جنوب إفريقيا في المنطقة دوناقليمية يجب امتنكارها بشدة لأنها تنتهك مقاصد ومبادئ الأمم

المتحدة وتناقض مع الاتفاقيات التي تحكم العلاقات الودية بين البلدان . وهكذا يتسع على المجلس الالتزام بالمساعدة في الحفاظ على سيادة جيران جنوب افريقيا .

ان التدابير التي أوجزتها ، هي في رأينا ، الإجراءات الصحيحة التي يجب اتخاذها بشأن هذه المسألة . ومع ذلك فإننا نعلم جميعاً أن لجنوب افريقيا سجل طويلاً لا خلاف عليه في ازدرائهما لمقررات المجلس . ومن ثم ، فيما أن يواجه المجلس باتخاذ تدابير أخرى لضمان التمثيل مع مقرراته وبذل يحسن الحال في المنطقة دون الإقليمية أو يفشل في التصرف بشكل حاسم وبالتالي يسمح بمزيد من تدهور الحال . ويشير الميثاق ومصلحة السلم والأمن الدوليين باتخاذ اجراءات راسخة وحاسمة لا ينبعي للمجلس أن يتخلص منها في رأينا .

وفي رأي وفدي بلادي أن السبيل السلمي الوحيد لجعل النظام العنصري في بريطانيا يلتزم بمعايير الأمم المتحدة هو زيادة الضغط الدولي عليه . وأفضل طريقة لممارسة هذا الضغط هي من خلال فرض العقوبات الاقتصادية الإلزامية الشاملة ضد جنوب إفريقيا . ولكن لا أشعل على المجلس فلاني لن أدخل في الحجج التي تؤيد تطبيق العقوبات . ويكفي أن أقول أن الفترة الزمنية التي منحت للنظام لإنهاء الفصل العنصري أو مواجهة العقوبات الإلزامية الشاملة تقترب من نهايتها . وأقل ما يمكن أن يفعله المجلس الآن هو تذكير جنوب إفريقيا بهذا الموعد النهائي .

ولا يزال وفدي غانا يعتقد أن المصالح البعيدة الأجل لجنوب إفريقيا والجنوب الإفريقي عامه متتحقق على نحو أفضل بإجراء تغيير سريع بالطرق السلمية . ولكن هذا لا يرجع أن يحدث إذا ما استمرت جنوب إفريقيا وغيرها من الدول في خارج المنطقة في زيادة الانشقاق عن طريق تقديم المساعدة المادية والمعنوية للنظام العنصري ولسامبي ، قائد المتمردين . واتنا ندين لحكومة الولايات المتحدة ، وهي عضو دائم في مجلس الأمن وبالتالي تتحمل مسؤولية خاصة عن صيانة السلام والأمن الدوليين ، بـأن نقول لها كارهين ولكن مخلصين اتنا نشعر بالعار والحزن نتيجة للمساعدة المادية والمعنوية التي تورطت الان في تقديمها إلى سامبي المتمرد . ففي رأينا ، لا ينبع أي عضو دائم في المجلس أن ينشر أدوات الموت والجمار في انغولا أو في أي بلد يعاني من نزاعات داخلية . وهذا المثل ، إذا لم يشجب ويضبط ، سيضعنا جميعا على بداية النهاية لمجلس الأمن والأمم المتحدة بوصفها أدلة لها مصداقية لتحقيق السلام . وأنـا أعلم أنه سيقال لي على الغور أن الآخرين يفعلون حاليا نفس الشيء ، ولكن ما هي أكثر الطرق منطقية إلى السلام : زيادة تفاقم النزاعات عسكريا ، أم السعي إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء ضد الذين ينشرون أدوات الحرب لأغراض آنانية ؟

وفي الختام ، أود أن أحدث المجلس على أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته عن طريق توجيه إدانة جماعية لكل الأعمال التي تهدد السلام والأمن الدوليين في الجنوب الإفريقي . وفيما يخص وفدي بلادي فنحن على استعداد للاضطلاع بدور بناء في هذا الجهد ، ولكنـا لن تكون طرفا في أي عمل - أو تقاunter - من شأنه أن يعطي عونا مياميا للنظام

العنصرى ويتوخز سيادة بلدان الجنوب الأفريقى وسلامتها الإقليمية ، ويستمر فى إبقاء ناميبيا بشكل غير شرعى وتحت سيطرة وهيمنة جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل جمهورية ايران الإسلامية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد رجائي خرامانى (جمهورية ايران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أتوجه إليكم ولبقية أعضاء المجلس بالشكر لدعوتكم لـ للمشاركة في مداولات مجلس الامن . ان هذه المسألة في غاية الاهمية بالنسبة لكم ، سيدى ، خاصة لأن لكم بموقعم ابنا من أبناء افريقيا ، مصلحة واهتماماً كبيرين ، على المستويين الشخصي والرسمي ، فيما يتعلق بهذه المشكلة . ان موقفكم يعد موقفاً شجاعاً . وأأمل في أن تكون نتائج هذه المداولات مرضية لكم ولبقية المشتركين الذين يتطلعون الى نجاح المقهورين في افريقيا ، ولا سيما الجزء الجنوبي .

اليوم ، يناقش مجلس الامن مرة أخرى مذلة جنوب افريقيا . وفي حل التأمين على تركيز مداولات المجلس على جزء معروف ومخز من سجل الإنسان الغربي ، وصمة بشعة سببها أكبر ورطة للجنس البشري .

لقد قدم المتكلمون السابقون سرداً مفصلاً لوجه الإرهاب في جنوب افريقيا الذي يرتكبه عنصريو بريتوريالا لإدامة نظام الفعل العنصرى الشيطانى . وبحجة "الحفاظ على النظام والقانون" ، ما برح العملاء العنصريون للامبرالية الغربية يقتلون النساء والأبرياء المقهورين في غياب أجهزة الإعلام الدولية . ان حكم الإرهاب الذي يمارسه المستعمرون الفاشيون لازانيا ، أو جنوب افريقيا ، قد تم تفسيره تماماً ولا يحتاج الى تفاصيل إضافية . وعلاوة على ذلك فإن بعض أعضاء المجلس الذين لا تزال مفاراتهم في جوهانسبرغ نشطة تماماً ، ازدراء للإرادة الدولية ، ليسوا بحاجة الى معلومات عن الحالة في جنوب افريقيا أو في الجنوب الأفريقي . ان الدبلوماسيين المحترفين يتقنون إدعاء الجهل البريء بما تقوم به حكوماتهم في ذلك الجزء من العالم .

(السيد رجائي خراماني ،
جمهورية إيران الإسلامية)

وبالتالي فإنني ماركت على جانب آخر من المأساة ، يستحق في رأي وقد بلادي اهتماماً أكبر . إن أعضاء المجلس يعلمون أن العديد من حوادث إرهاب الدولة التي قام بها العنصريون في بريطانيا هي ثمار المشكلة وليس جذورها . وإن هذه الشمار ذاتها هي التي أضعفت هذا المجلس ومنعه من اتخاذ تدابير فعالة وبناءة لوضع حد لهذه الحالة المؤلمة والمأساوية . وجذر المشكلة هو الشبح الشرير للصهيونية والامبرالية الدولية .

ومن المهم أن نكشف بعض جوانب هذا الشبح الشرير لتأكد من أن الأعمال الإجرامية التي يرتكبها نظام بريطانيا لا تعالج بمعزل أو بمورة مستقلة عن مصادرها الأساسية وطرق دعمها . ومن الصحيح أن المتكلمين الذين سبقوني قد أحاطوا علمًا بالترحيب الحار الذي أبداه رئيس الولايات المتحدة لسامبي . إن هذا التفاهم الحر والمتبادل بين حكومة الولايات المتحدة وخائن محترف الخيانة وعميل رسمي لنظام الفصل العنصري لا يبرهن مرة أخرى على السياسة الخارجية للولايات المتحدة فحسب ، بل أنه يكشف أيضًا كيف تقوض قيادة دولة عظمى مركزها الأخلاقي إلى أدنى مستوى وذلك بغيره التأكيد على إخلاصها المتبادل البغيض لتحالف شرير ولا إنساني .

اطلع أعضاء المجلس على التقرير الحالى لجنة المخابرات التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة . ان الرئيس ريفان يقترح تخصيم مبلغ قد يصل الى ١٥ مليون دولار للمساعدة السورية للخونة أعداء الجنس البشري . والجميع يعرفون أن المساعدة السورية في هذه السياقات تعنى في الغالب المساعدة العسكرية . ان حكومتي تدين بشدة هذه التحالفات اللاأخلاقية الشريرة وتومن ايماناً راسخاً بـأن دولة عظيمة مثل الولايات المتحدة ، بسجل انجازاتها الرائع ، تستأهل اعتبارات أخلاقية أسمى . ويجب لا يغيب عن البال أيضاً ان ادارة الولايات المتحدة ليست وحدها في هذا الحضيض من الانحطاط والابتذال . فحلفاء السيد سافيمبي الغربيون الآخرون الذين فضلوا ، شأنهم شأن ادارة الولايات المتحدة ، الكسب المادي لشركاتهم المتعددة الجنسية وغير الوطنية على جميع القيم الإنسانية - أقول هذه العصابة المتعددة الجنسية تشكل كامل جهاز الصهيونية والأمبريالية الدولية . وما ادارة الولايات المتحدة إلا الدرع ، بينما يشكل نظام جنوب إفريقيا والقاعدة الصهيونية لارهاب التي تحتل فلسطين أداتين أو عثمرتين لم谋امن الدماء العالمي هذا .

لذلك ليس من الغرابة في شيء رؤية كل تناقضات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومعاييرها المزدوجة وحياتها عندما يتعرفون على هذا الخطر . فعلى سبيل المثال عندما يُطرح موضوع دعم أمم معينة و/أو بلدان معينة لشعوب وقعت ضحية ، مثل شعب فلسطين أو ليبيا ، ترفع الولايات المتحدة لواء تنفيذ الجزاءات حتى عندما يخالفها حلفاؤها في ذلك . ولكن عندما يقترح العامل كله ، بما في ذلك الكثير من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين فرض نفس الجزاءات ضد جنوب إفريقيا ، فإن الولايات المتحدة ترفضها . وتشتعل الولايات المتحدة في الحالة الأخيرة لأن الجزاءات خاطئة في أغلب الأحيان وتؤدي إلى نتائج عكسية ، بينما في الحالة الأولى ، ورغم معارضة العالم كله الصريحـة ، تعتبر الجزاءات مقبولة أخلاقياً وفعالة ، رغم معارضة الرعاياـن الأمريكيـين في البلدان الضحـية وعن حق قرار رئيسـهم .

ان الولايات المتحدة تطالب المؤسسات وشركات النفط الأمريكية بوقف انشطتها في ليبيريا وتفرض كل قيد اقتصادي عليها لاجبارها على إطاعة اوامر الرئيس ، بينما تتتمس الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية بدعم وتعاون ادارة الولايات المتحدة والأوساط المصرفية الأمريكية . مع ذلك حظرت الولايات المتحدة حظرا صارما تقديم أي قرض لشركة النفط الأمريكية في انغولا من خلال شركتها الفرعية ، غولف للنفط ، رغم أنها تزاحل اعمالا تبلغ قيمتها السنوية ٣٠٠ مليون دولار . لماذا يقع هذا التناقض الغريب ؟ الجواب هو أن اقتصاد انغولا يجب محققه . والآن ، ان تلك الشركات ، في جنوب افريقيا من ناحية وفي ليبيريا أو انغولا من ناحية أخرى ، تحقق أرباحا مادية طائلة . فلماذا يتعمد عليها ان توقف اعمالها في ليبيريا وانغولا ولماذا يتعمد عليها ان تواصلها في جنوب افريقيا وناميبيا ؟ نحن في الامم المتحدة نعرف ان كل متجر سببر سيبر السياستات اللاقانونية القمعية التي يتبعها مهما كانت .

وعندما تثار مسألة حرية نيلسون مانديلا ، يربطها نظام جنوب افريقيا الاجرامي بالشؤون الداخلية لبلد آخر - بتبادل الجواميس مثلا - لغرض صرف انتباه الرأي العام في الولايات المتحدة عن قضية الافراج عن نيلسون مانديلا الذي طال انتظاره واعتقاله اللاقانوني لمدة طويلة . وهذا يبين أيضا التحالف والتعاون القائمين بين سياسات الولايات المتحدة وسياسات نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا .

ان العنف لم يبلغ غايات سياسية تدينه ادارة الولايات المتحدة دائما باعتباره إرهابا ، بصرف النظر عن السبب ، ولكن بالنسبة الى ارهاب سافيمبي ، فإنها لا تعتبره مقبولا فحسب بل وتدعمه بقوة . فسافيمبي بالنسبة الى الولايات المتحدة مقاتل من أجل الحرية . ويا للعجب . أليس كذلك ؟ ان الارهاب الذي تدعمه الدولة مقبول لدى الولايات المتحدة والنظام الصهيوني ، بينما يُدعى المقاتلون الفلسطينيون من أجل الحرية ، مثل مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها عالميا ودوليا ، الذين لم يحتلوا ممتلكات أحد والذين يشاركون من أجل تحرير وطنهم فقط ، بالارهابيين .

ان الرئيس ريفان يسمى دعمه لمناهضي الثورة والارهابيين مثل سافيمبي وبقائيا نظام سوموزا "مساعدة للمقاتلين من أجل الحرية" . هل سافيمبي ، عميل السيد بوتسا ، مقاتل من أجل الحرية حقا ؟ هذا لا يصح إلا اذا استخدم ممطلاع "مقاتل من أجل الحرية" بمعنى القتال ضد الحرية ، لا من أجل الحرية .

ولماذا يصار دائما الى اساءة عرض اصغر عملية عسكرية يقوم بها الفلسطينيون او المسلمين اللبنانيون ، والى التغريط في تضخيمها في وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ، بينما تعامل الاحداث في جنوب افريقيا معاملة هامشية ومطحية على الدوام ؟ ان ارملة المرحوم كلينغهوفر الراحلة بطلة وطنية تستحق وفاتها برنامجا تلفزيونيا خاما ، في حين ان الفظائع المشينة التي يرتكبها يوميا عنصريو جنوب افريقيا قلما ت تعرض ، وحتى هذا يتم بهدف دعم الادعاء بالتزarahة !

ان الاختطاف الجوي جريمة دائمة ، ما عدا عندما يقوم به الصهاينة ، وأحيانا عندما تقوم به الولايات المتحدة نفسها . هذه هي بعض حالات الكيل بمكيالين التي تشهدها الجماهير في جميع أرجاء الكرة الأرضية . والولايات المتحدة لا تشعر بالخجل بتاتا لتعلن صراحة تدخلها في الشؤون الداخلية لهايتي ، او الغلبين او في أماكن أخرى . وبعبارة أخرى ، فان ما تجد الحكومات حرجا في إتيانه او تشعر بالخجل من القيام به ، تغتر الدول المتغطرسة للأسف به . لذلك نؤمن بأنه يتبع على المجتمع الدولي ، توخيا للانصاف في مسألة الجنوب الافريقي ، ان يضع دائما السيناريو في المنظور بكامله . ولابد من القيام بذلك لانه بدون زيادة الضغط الدولي على الذين لا يستطيع الفصل العنصري ان يبقى على قيد الحياة دون دعمهم ، فان مأساة الجنوب الافريقي لن تنتهي .

أما بالنسبة للمناورات السياسية الأخيرة التي قام بها نظام بريتوريا لخداع العالم كله ولكسب المزيد والمزيد من الدعم من الصهيونية العالمية ، ولحسن الحظ في ظل إذعان حزب المعارضة وتحالد السيد بوتها العلني مع الحزب المحافظ العنصري ، اتضح تماماً ألا الإيماءات الاصلاحية من نظام بريتوريا لم تكن سوى محاولة خداع نفاقية لتهديء الجماهير المقهورة . والحقيقة هي أن الطريق الوحيد نحو الحرية لثلاثة الجماهير هو بالفعل من خلال الكفاح العسكري والسلح لأن نظام الفصل العنصري لا يستطيع على الأطلاق أن يكون طرفاً في أي تفاوض .

أود أن أقتبس فقط سطراً أو سطرين من مقالة ظهرت مؤخراً في صحيفة "فابيانشال ميل" بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وورد فيها ما يلي :

"نشر تقرير في الأسبوع الماضي على سبيل المثال نتائج استطلاع لقراء القراء أظهر أن ٥٥ في المائة من الذين أجابوا" - ونسبة ٥٥ في المائة هذه يشكل البيض ٩٤ في المائة منها - "يحبذون الفصل العنصري الدستوري ، واعتبر ٨٨ في المائة أن إلغاء الفصل العنصري لن يحل مشكلات جنوب إفريقيا السياسية والعنصرية" .

هذا هو موقف المجرمين البيض الذين يحكمون أمة بأكملها مأسورة ، ويجب أن أقول مخطوفة . ولذلك فإن رجاء الحلول السلمية أو الاصلاحية هو ببساطة رجاء خاطئ . إنه مناف للعقل .

إننا على ثقة من أن الامتين المقهورتين في جنوب إفريقيا وناميبيا اللتين عانيتا من أقسى سياسات الأقلية العنصرية لن تتخلقا أبداً عن كفاحهما إلى أن تتحقق المساواة والحرية الكاملتين .

إن حكومتي تدين كل السياسات العنصرية والقمعية لنظام جنوب إفريقيا وتعلن تأييدها التام لللأقلية المقهورة في جنوب إفريقيا وشعب ناميبيا . وندين على وجه الخصوص سياسات زعزعة الاستقرار التي يتبعها نظام الفصل العنصري الموجه ضد جيرانه ، ولاسيما ليسوتو وبوتسوانا وموزامبيق وزمبابوي وأنغولا .

(السيد رجائي خرساني ،
جمهورية ايران الاسلامية)

اما بالنسبة للولايات المتحدة ، والسياسة الخارجية الالية المتجمدة للولايات المتحدة ، فاننا نؤمن بصدق بأنه يتعين على قادة الولايات المتحدة اني يتحلوا بقدر أكبر من الاحترام للقيم الاخلاقية والانسانية . ولا يمكن ببساطة تحديد المصلحة القومية على أساس المال ، وحتى لو كان المال كل شيء - ومن المؤكد انه ليس كذلك - فلا تزال الولايات المتحدة في حاجة الى صورة محترمة في انتظار الامم الأخرى . والى متى سيظل العالم كله مشاهدا متحفظا تجاه الاستخدام المتكرر لحق النقض ضد المقهورين ولصالح المستعمرين العنصريين والمفترضين الصهابية ؟ من الحقائق ان الشعب الضحية في جنوب افريقيا سوف يحقق النصر عاجلا ، وندعو بيان يكون عاجلا . هل تريد الولايات المتحدة علاقات ودية وطبيعية مع نظام فتري وشعب في جنوب افريقيا أم أنها ستلتقي باللوم على الروس في عدم تمكنتها من تطبيق علاقاتها مع أولئك الناس ؟ ليس بامتناع ادارة الولايات المتحدة أن تعلل كل اخفاقاتها على أساس التفوق الروسي او انتشار الشيوعية او التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وحتى لا تنظر الى اللجوء الى مثل هذه التفسيرات اللامقبولة فان مسؤولي الولايات المتحدة يحتاجون الى ابداء بعض الاهتمام بقضية هذه الشعوب المقهورة الان وقبل فوات الاوان ، وربما انه بالفعل فات .

وبالتالي فنحن نؤيد التطبيق القاطع والواضح للعمل السابع من الميثاق ونطلب من كل الذين يستنكرون العنصرية والسياسات العنصرية التي يتبعها نظام الفصل العنصري أن يتقيدوا بالعقوبات الشاملة ضده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل

غيانا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كران (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ،

اسمحوا لي بإبتداء أن أهنئكم على تقلدكم لرئاسة مجلس الامن في شهر شباط/فبراير . إن وفدي لعل يقين من أنه بحكمتكم الناضجة ومهارتكم الدبلوماسية سوف تديرتون أعمال المجلس بنجاح في هذا الشهر . ودعوني أشير في الوقت ذاته إشادة خاصة بسلفكم ، صاحب

السعادة السيد ليوي لي ، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية ، على الامتناع
البالغ الكفاءة والمسؤولية الذي أدار به أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/
يناير .

وأود أيضاً أن أعرب عن شكر وتقدير وقد بلادي للمجلس على السماح لي بالمشاركة
في بحث الموقف في الجنوب الأفريقي ، وهو موقف ذو عواقب ضئيلة وخيمة على السلام
والامن الدوليين .

لقد كان لدى ممثلي الدول الأفريقية دافع للمثول أمام هذا المجلس في مناسبات
عديدة خلال العام الماضي بغية التظلم من عدوان جنوب إفريقيا على دول الجنوب
الأفريقي . وكان آخر أعمال العدوان ما وقع على جمهورية أنغولا الشعبية . إننا ندرك
 تماماً أن أعمال العدوان الصارخة التي سببت شكاوى أنغولا ، على وجه الخصوص ، لا تزال
مستمرة بلا هوادة ، وفضلًا على ذلك فإن نظام الفصل العنصري الشهير السبب الجذري
للعنف والموت والبيوس في المنطقة ، يجد بصفة مستمرة قوة متعددة .

ولقد جئنا الآن ، نحن أعضاء حركة عدم الانحياز وكل الأعضاء المحبين للعدل في
المجتمع الدولي ، أمام المجلس ، ليس بداعي الإحباط يقدر ما هو بداعي العدمة والغضب
الذين شعرنا بهما إزاء المناورات الجديدة التي تؤثر على المنطقة ، مثلما يتمثل
في العناق العلني لجماعة ارهابية يدربها ويمولها جنوب إفريقيا العنصري حتى تقاتل
في حروبها نيابة عنه .

إن هذه الوصمة الأخيرة تضيف فصلاً جديداً من فصول الاجحاف الذي وقع على انفولا وغيرها من دول المنطقة التي تجرأت على معارضة جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ومحاولاتها المنظمة الرامية الى اخضاع الفالبيبة السوداء في المنطقة وفرض الهيمنة عليها واستغلالها .

ويبعد فشل بريتوريا في محاولاتها لتدمير جمهورية انفولا الشعبية عند مولدها ، لجأت الى تصعيد اعمال رزعة الاستقرار والغزو الى مستوى "علاقات حسن الجوار" ، ومن سياسة مدتها لتشمل دولاً اخرى في المنطقة ، معرفة الحكومات والشعوب لتنوع مختلفة من الفضوط والتخييف في محاولة لسلبها انتصاراتها التي حصلت عليها يشق الاختلاف في الكفاح المناهض للاستعمار . وينبع التوايا الشيرية التي تدفعها الى ارتكاب عمليات القتل الجماعي الخرقاء لمواطني جنوب افريقيا السود الذين يتظاهرون سلمياً لامتناد حقوقهم الشابتة ، ينبع الطريقة تقوم جنوب افريقيا بتمويل وتجهيز المجموعات المنفذة للقيام بعمليات التدمير العشوائي للهيئات الاقتصادية ويفيرها من الأنشطة .

والحقيقة التي لا يمكن انكارها ان كل الطرق الى معسكرات المنشقين في المنطقة تؤدي الى جنوب افريقيا التي تدعى لنفسها الحق في التدخل عسكرياً في جميع دول المنطقة . ولا ينفي ان يكون هناك خطأ بشأن طبيعة هذه الاعمال ، لانه بالرغم من العبارات التافهة والمخيفة التي تحاول بريتوريا اخفاء اعمالها وراءها ، فإنها منخرطة في اعمال صارخة من الارهاب الصادر عن الدولة ، وهي اعمال اعلن انها غير جائزة ورفقت بوصفها تناقض ومبادئ الميثاق ، وتتمثل على وجه التحديد انتهاكاً لاعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فقد اعلنت هذه المنظمة عن معارضتها بشكل واضح وقاطع اثناء الدورة الأربعين التي عقدت مؤخراً لهذه الاشكال من الاعمال الارهابية .

إن نظام جنوب إفريقيا العنصري لا يزال يحتل ناميبيا احتلالاً غير شرعي متعددًا بصورة علنية أراده المجتمع الدولي . ولا تزال جنوب إفريقيا توافق وضع حواجز جديدة أمام الحرية في ناميبيا ، بالرغم من أن إطار تسوية المسألة موجود بالفعل في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . لقد رأى الناميبيون حقهم في الحرية يرتهن بسياسات القوة بين الشرق والغرب . ورأوا مستقبلهم يربط بقضايا دخيلة ، إذ تسع بريطانيا إلى خنق تطلعاتهم المشروعة إلى تقرير المصير والحرية والاستقلال . وبعد فشل النظام العنصري في إيقاف مسيرة الحرية في الجنوب الإفريقي ، فقد لجأ إلى الإرهاب والعنف في محاولة يائسة لابقاء سيطرته على ناميبيا وايجاد مأوى للفشل العنصري في تلك المنطقة في إفريقيا .

لقد اتفقنا على أن بلدان المنطقة تحتاج إلى نظام يسوده السلم والاستقرار حتى تستطيع أن تكون نفسها تماماً لمهمة بناء الدولة . ولكن الذين اختاروا أن يدعموا المجموعات الإرهابية ضد بلدان وشعوب المنطقة لا يمكن أن يتصرفوا بدافع الاهتمام بهذه البلدان المحاصرة . فدعونا لا نتخدع بشأن طبيعة الدعم الذي يقدم لمجموعات مثل جونان سافوبي وعصابته . فالمستهدف منه هو إثارة حالة يمكن أن تمثل ذريعة للقيام بالمزيد من عمليات الغزو باسم "الكافح المتألق للشيوعية" ، ولاقتاع جميع الذين يمكن اقتاعهم بمثل هذه الدعاية بعدالة هذه القضية . وفي نفس الوقت يجرى تقوية الفعل العنصري ، ويزعزع استقرار بلد ويقع شعب في صراع دموي طوال أجيال مقيلة .

وفي مواجهة هذه المذadoras ، لا يمكنها ، بل ولا ينبغي لها ، أن تلتزم الصمت . فانغولا على وجه التحديد في موقف حرج ، وتسلب منها بالتدريج مكاسب الاستقلال خدمة للمصالح الأنانية للذين يعتبرون أن تصرهم العقائدي أكثر أهمية من حرية شعب انغولا ورخائه .

لا ينبغي أن يلقى العدوان مركزاً متميزاً لمجرد أن جنوب إفريقيا وعملاءها يخوضون في أشكال وألغاز تروم لبعض الحكومات .

إن غيانا تشعر أن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية واضحة عن حماية أراضي انغولا وبيتسوانا وليسوتو وموزامبيق وسوازيلاند وزامبيا وزمبابوي ، وكذلك عن حماية مواطنيها الآتيين من وحشية النظام العنصري في جنوب إفريقيا . وقد آن الأوان أن يتخذ هذا المجلس إجراءات ايجابية لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى يمكن لسامببيا أن تتحقق استقلالها . لقد ناشد هذا المجلس جميع الدول مراراً وتكراراً أن توقف جميع أشكال التعاون مع النظام العنصري في بريتوريا . وما تقديم المساعدة المالية والعسكرية وغيرها من أنواع المساعدة إلى المجموعات العميلة التابعة لجنوب إفريقيا إلا وسيلة جديدة لتجاوز حظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد ، وانخفاض الدعم المالي المقدم لنظام الفصل العنصري . والاستجابة المنطقية الوحيدة التي يمكن أن يقدمها مجلس الأمن باعتباره الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين هي أن يدين إدانة قاطعة المنشارات الأخيرة التي قام بها النظام العنصري ، وهي منشارات ذات آثار خطيرة لا على بلدان الجنوب الإفريقي فحسب ، وإنما على استقرار العالم بأسره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل غيانا على الكلمات

الرقية التي وجهها إلى

لم يعد هناك متكلمون في هذه الجلسة . والجلسة القادمة لمجلس الأمن حيث نواصل نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال متعدد غدا ، الثلاثاء ١١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، في الساعة ١١/٠٠

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠

